



تجربة البنك المركزي التونسي في المجال الإحصائي

لطفي داسي - مدير الدين و الأصول الأخرى الخارجية
الإدارة العامة للإحصائيات - البنك المركزي التونسي

تجربة البنك المركزي التونسي في المجال الإحصائي

المحاور

تمهيد

I. المنظومة الوطنية للإحصاء

II. النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

III. تحديات اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

تمهيد

تعود التقاليد الإحصائية في تونس إلى ما قبل فترة الحماية الفرنسية، من ذلك تعداد السكان للدولة العثمانية سنة 1844 و التقديرات الرسمية للسكان سنة 1867. بعد انتصاب الحماية سنة 1881، وجب الانتظار حتى سنة 1911 للحصول على التقدير الأول للسكان بسبب غياب سجل حالة مدنية و توجس الناس من دفع ضراب إضافية. و كان التعداد العام للسكان خلال هذه المرحلة (1881-1956) يجرى كل خمس سنوات ما عدا في بعض الحالات القاهرة حيث مددت الفترة لعشرية كاملة.

تنامي الوعي بعد الاستقلال بضرورة دعم الإحصاء و انشأت كتابة دولة تعنى بالتخطيط (وزارة التخطيط فيما بعد) تمركز الجزء الأكبر للنشاط الإحصائي في إطار مصلحة تسمى مصلحة الإحصاء. فبعد الفترة الأولى (خماسية 1956-1960) بدأت الدولة في التفكير في نمط اقتصادي موجه عبر إعداد مخطط ثلاثي للتنمية عقبه ثلاثة مخططات رباعية إلى سنة 1976 ثم سلسلة من المخططات الخماسية (إلى حدود المخطط 11 المنتهي سنة 2011). و برغم تغيير النمط الاقتصادي في أكثر من مرة، ساهم اعتماد التخطيط في دفع النشاط الإحصائي بصفة مباشرة و غير مباشرة.

من أهم ما ميز هذه السنوات الأولى بعث «معهد باش حانبه» للدراسات الكمية (المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية حاليا) سنة 1968 و خاصة «المعهد الوطني للإحصاء» سنة 1970.

تمهيد

- منذ إنشائه سنة 1958 أبدى البنك المركزي تحسسا واضحا لأهمية النشاط الإحصائي ينعكس في مستوى الهيكلة، التي احتوت مصلحة للدراسات تعنى بالتحاليل و الإحصاء، و في مستوى النشر، حيث بادر بإصدار تقريره السنوي الأول سنة 1960 والذي غطى النشاط الاقتصادي لسنتي 1958-1959.
- احتوت التقارير الأولى للبنك المركزي تحليل النشاط الاقتصادي بما في ذلك المعطيات المصدرة من خارج البنك بالخصوص نشاط القطاع البنكي و تطور النقد الذي أفرد بباب خاص نظرا لاختصاص معهد الإصدار بهذا المجال. كذلك توسع البنك المركزي في التحاليل الاقتصادية منذ تقاريره الأولى حيث استبق بتناول توقعات المخطط الثلاثي الأول منذ سنته الأولى (1962).

← قدم التجربة التونسية في المجال الإحصائي

← التوجس من التصريح الإحصائي (بقايا الرواسب الثقافية)

← أهمية النشاط الإحصائي في رسم السياسات الاقتصادية في تونس (التخطيط)

← قدم تجربة البنك المركزي في المجال الإحصائي (خاصة النقد و القطاع الخارجي)

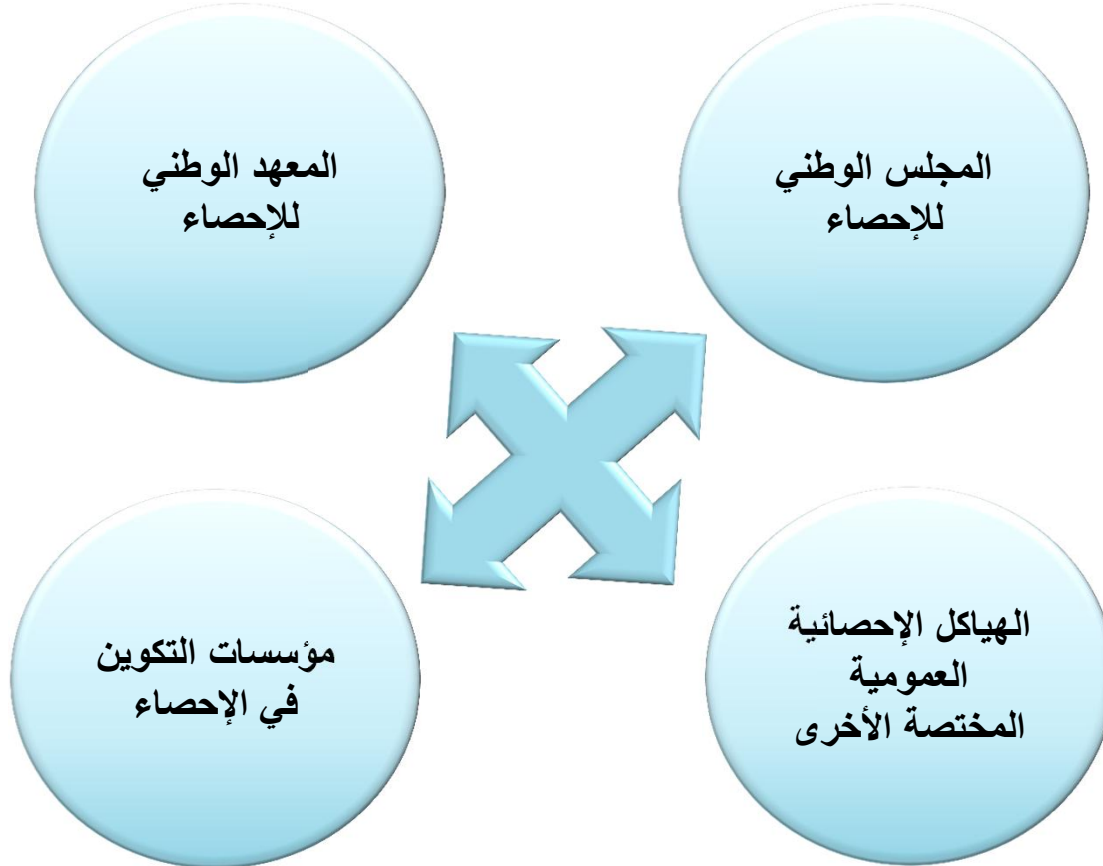
المنظومة الوطنية للإحصاء

المنظومة الوطنية للإحصاء

- إلى نهاية سنة 1998 لم تكن ثمة وثيقة مرجعية تحدد بدقة المنظومة الوطنية للإحصاء في تونس، لذلك وجب انتظار سنة 1999 لظهور أول قانون (قيد المراجعة حاليا) يعرف هذه المنظومة.
- يضبط القانون عدد 32-1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء المبادئ الأساسية للنشاط الإحصائي و هيكله المنظومة و مهامها و دور مختلف مكوناتها.
- تتمثل مهمة هذه المنظومة في تزويد الإدارات العمومية و المؤسسات الاقتصادية و المنظمات و وسائل الإعلام و الباحثين و سائر المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و غيرها.
- تتمتع هياكل المنظومة بالاستقلالية العلمية و تقوم بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان. وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها و تخزينها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيدة في نطاق الحياد والموضوعية.
- من أهم ما ميز القانون عدد 32-1999 إحداث «المجلس الوطني للإحصاء» الذي ضبقت تركيبته بمقتضى الأمر 2797-1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط تركيبه المجلس و تنظيمه و طرق تسييره.

المنظومة الوطنية للإحصاء

تتكون المنظومة الوطنية للإحصاء من الهياكل التالية :



و يعد البنك المركزي التونسي جزء من المنظومة الوطنية للإحصاء (ضمن الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى) و هو عضو في المجلس الوطني للإحصاء.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

■ في سنة 1997 أعربت تونس عن رغبتها في الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) لتتخرط فيه رسميا في 20 جوان 2001، تاريخ أول إصدار لصفحة البيانات القومية الموجزة (NSDP). و تعمل مصالح البنك المركزي حاليا على توفير المتطلبات اللازمة للانضمام إلى المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات "SDDS +" في الأجل المحددة.

■ في السنوات الأخيرة، دعم النشاط الإحصائي بالبنك المركزي على مستوى الموارد البشرية، كما وكيفا (من حيث الاختصاصات)، علاوة على المستويين القانوني و التنظيمي :

- على المستوى القانوني : سنّ القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي و الذي دعم عبر الفصلين 83 و 84 الصلاحيات القانونية للبنك لتجميع البيانات الإحصائية من البنوك و المؤسسات المالية و المؤسسات و المنشآت العمومية و الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالنقد و القروض و ميزان المدفوعات و الوضع الخارجي الجملي،
- على المستوى التنظيمي : وقع إحداث الإدارة العامة للإحصائيات في جوان 2011، التي اختصت حصريا بالمهام الإحصائية و جمعت فيها كل المهن ذات الصلة.

■ و تتهيكل الإدارة العامة للإحصائيات كما يلي :

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

الإدارة العامة للإحصائيات

إدارة
الدين و الأصول
الأخرى الخارجية

إدارة
الإحصائيات النقدية
و المالية

إدارة
ميزان المدفوعات
والوضع الخارجي الجملي

وحدة
التطوير و التصرف في
قاعدة البيانات الاقتصادية
و المالية

الإدارة الفرعية
للدين و الأصول الأخرى
الخارجية

الإدارة الفرعية
للإحصائيات النقدية
و المالية

الإدارة الفرعية
لإعداد ميزان المدفوعات
والوضع الخارجي الجملي

الإدارة الفرعية
للمعاملات الجارية

مصلحة قاعدة معطيات الدين
الخارجي

مصلحة الإحصائيات النقدية

مصلحة إعداد ميزان
المدفوعات

مصلحة التجارة الخارجية

مصلحة تحاليل و توقعات الدين
الخارجي

مصلحة الإحصائيات المالية

مصلحة إعداد الوضع الخارجي
الجملي

مصلحة المعاملات الجارية
الأخرى

مصلحة احصائيات الأصول
الأخرى الخارجية

مصلحة البرمجة و متابعة
التوازنات المالية

مصلحة النمذجة و توقعات
ميزان المدفوعات

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

أهم مهام الإدارة العامة للإحصائيات

تعنى الإدارة العامة للإحصائيات بجمع و إعداد و تحليل و نشر البيانات ذات الصبغة الاقتصادية والنقدية و المالية، و تهدف إلى :

■ تطوير الإحصاءات التي يصدرها البنك المركزي التونسي وفقا للمفاهيم والمعايير الدولية،

■ ضمان دقة الإحصاءات التي يتم إعدادها ونشرها مرفقة بالبيانات الوصفية و وفقا لجدول زمني محدد مسبقا،

■ تيسير ولوج المستعملين إلى الإحصاءات التي يتم إعدادها و جمعها عبر إنشاء قاعدة بيانات تكون دعامة لنشر الإحصاءات الاقتصادية والنقدية والمالية،

■ مركزة البيانات الإحصائية والنقدية والمالية التي تجمعها أو تنتجها لتلبية احتياجات كل من مصالح البنك وبقية المستخدمين.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

إدارة الإحصائيات النقدية و المالية

■ تتمثل مهمتها الرئيسية في إعداد الإحصاءات النقدية و المالية بالاعتماد على البيانات الواردة من المصالح المحاسبية للبنك المركزي و جميع مؤسسات القرض (البنوك، ومؤسسات الإيجار المالي) و البنوك غير المقيمة وكذلك البيانات المتعلقة ببعض عمليات الخزينة العامة و مركز الصكوك البريدية و مركز الادخار البريدي.

■ وتبرز هذه الإحصاءات وضعيات شهرية مجمعة حسب أصناف المؤسسات، والنظام النقدي، والنظام المالي المقيم و الكلي. و تسعى هذه الإدارة إلى تطبيق المنهجية الجديدة لإعداد الإحصاءات النقدية و المالية وفقا لدليل و مرشد صندوق النقد الدولي (الإصدارين 2000 و 2008 على التوالي) لقطاع الشركات المالية الذي يشمل البنك المركزي التونسي، و مؤسسات الودائع الأخرى و المؤسسات المالية الأخرى. كما تتكفل بإعداد نماذج اقتصادية قياسية للتنبؤ بالمجاميع النقدية.

■ تنشر الإحصاءات المعدة حاليا وفقا للمذكرات المنهجية لصندوق النقد الدولي لعام 1984 و المعايير المحاسبية الوطنية و مناشير البنك المركزي في مختلف الإصدارات و على الموقع الإلكتروني للبنك، كما ترسل بانتظام إلى صندوق النقد الدولي لإدراجها في منشوراته و التكفل بها في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

إدارة ميزان المدفوعات والوضع الخارجي الجملي

تعد هذه الإدارة إحصاءات ميزان المدفوعات و مخزون العمليات المالية (الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى). في هذا الإطار، تنسق عمل اللجنة المختصة لمتابعة الاستثمارات الأجنبية (يرأسها البنك) التي تجمع كل من وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي والمناطق الحرة والمصالح الديوانية وغيرها من الوزارات ذات الصلة.

فيما يتعلق بميزان المدفوعات، تجمع البيانات من البنوك (بيانات التسويات)، والمعهد الوطني للإحصاء و الديوانة، فضلا عن المسوحات المنتقاة لإكمال شبكة المعلومات. أمّا فيما يتعلق بوضع الاستثمار الدولي، فتمكن البيانات من تجميع إحصاءات عن العمليات المالية (من منظور التدفقات) والبدء في العمل على تطوير مخزون هذه العمليات والتوقف عند تاريخ معين من خصوم تونس تجاه بقية العالم وكذلك أصولها. و تتكفل هذه الإدارة أيضا بإعداد نماذج للتنبؤ بميزان المدفوعات.

تنشر الإحصاءات في مختلف المنشورات وعلى الموقع الإلكتروني للبنك و يتم إرسالها بانتظام إلى صندوق النقد الدولي لإدراجها في منشوراته و التكفل بها في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات. و تتكفل هذه الإدارة كذلك بإعداد نشرية ميزان المدفوعات الذي يتم نشرها على موقع البنك.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

إدارة الدين و الأصول الأخرى الخارجية

■ تتكفل هذه الإدارة بإعداد إحصاءات الدين الخارجي، سيما التدفقات والمخزون (القائم)، فضلا عن إحصاءات الأصول الخارجية الأخرى (الأصول والخصوم القصيرة الأجل والطويلة الأجل).

■ لإعداد إحصاءات الدين الخارجي، تستمد البيانات مباشرة من القاعدة الوطنية للدين الخارجي (بيانات دين الإدارة والبنك المركزي التونسي) أو تجمع عن طريق المسح لدى البنوك والمؤسسات (بيانات دين الشركات). فيما يتعلق بإحصاءات الأصول الخارجية الأخرى، يعتزم جمع البيانات من معطيات تفصيلية من قواعد بيانات الإحصاءات النقدية و ميزان المدفوعات (قواعد عمليات التسوية و قاعدة الديوانة)، في حين تجري معالجة هذه البيانات حاليا بطريقة مجمعة نسبيا سواء على مستوى التدفقات أو المخزونات. كذلك، يعتزم استكمال هذه الإحصاءات ببيانات أخرى غير متاحة بعد، مثل المشتقات المالية (المقايضات والخيارات، وما إلى ذلك).

■ ويتم نشر الإحصاءات على الموقع الإلكتروني للبنك، وترسل بانتظام إلى صندوق النقد الدولي للتكفل بها في إطار النظام الخاص لنشر البيانات سيما إجمالي مركز الدين الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، تتكفل الإدارة بإعداد نشرية الدين الخارجي التي يتم نشرها على موقع البنك.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

وحدة التطوير و التصرف في قاعدة البيانات الاقتصادية و المالية

في إطار تطوير العمل الإحصائي أنشأت هذه الوحدة المختصة في صلب الإدارة العامة للإحصائيات للقيام بمهام جديدة لم يكن يشملها النشاط الإحصائي في البنك إذ ستكون مسؤولة عن:

■ إنشاء وإدارة قاعدة بيانات اقتصادية ومالية ذات بنية قابلة للتطوير

■ إعداد سلاسل زمنية طويلة للبيانات الاقتصادية و المالية

■ معالجة البيانات (التعديل الموسمي، التبويب الشهري، التبويب الفصلي، الخ)

■ تحسين التقارير (لوحة القيادة الديناميكية، رسم الخرائط، ...)

■ اعتماد آلية لتحليل توقعات المجاميع النقدية والمدفوعات الخارجية.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

الأهداف الرئيسية لإدارة الإحصائيات النقدية و المالية

■ الانتقال من المذكرات المنهجية لصندوق النقد الدولي لعام 1984 إلى تنميط الإحصاءات النقدية و المالية وفقاً لدليل و مرشد صندوق النقد الدولي في نسختيهما لسنتي 2000 و 2008 على التوالي.

الأهداف الرئيسية لإدارة الدين و الأصول الأخرى الخارجية

■ إعداد وضعية الدين الخارجي الإجمالي (Gross External Debt Position) طبقاً للمرشد الجديد لإحصاءات الدين الخارجي (EDS Guide 2013) المتطابق مع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) و نظام الحسابات القومية (نسخة 2008).

الأهداف الرئيسية لوحدة التطوير و التصرف في قاعدة البيانات الاقتصادية و المالية

■ تطوير قواعد البيانات من خلال إحداث مستودع البيانات (Data-Warehouse) الذي يحوي كماً هائلاً من معطيات منظمة موجهة للمساعدة في اتخاذ القرار و يتميز بتطابق بنيته الداخلية مع ما يحتاجه المستخدم من مؤشرات (لوحة القيادة، منحنيات، رسوم بيانية ...) و محاور التحليل.

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

الأهداف الرئيسية لإدارة ميزان المدفوعات والوضع الخارجي الجملي

■ الانتقال من الطبعة الخامسة (BPM5) إلى الطبعة السادسة (BPM6) لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي. و نذكر من ضمن الإجراءات :

○ إدراج خدمات الصيانة و الإصلاح تحت بند الخدمات بدلا عن بند السلع

○ تبويب خدمات الصناعات التحويلية القائمة على مدخلات مادية يملكها آخرون كخدمة

○ إدراج المتاجرة في السلع تحت بند السلع، مع توضيح القيم الإجمالية والصافية، و إدراج المبالغ الصافية تحت القيم الإجمالية للسلع. و بما أن هذه النوعية من السلع لا تمرّ عبر الحدود الديوانية، تمّ إصدار منشور في الغرض يطالب البنوك بالتصريح للبنك المركزي بهذه العمليات

○ ضبط خدمات الوساطة الماليّة المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) وخدمات التأمين و المرابيح المعاد استثمارها إلى جانب كل ما يتعلق ببنود وضع الاستثمار الدولي من استثمار مباشر و استثمار الحافظة (تقييم التدفقات والمراكز على أساس سعر السوق)

○ برمجة خارطة طريق لإعداد وضع الاستثمار الدولي طبقا لتوجيهات الطبعة السادسة

○ تنويع مصادر المعطيات بتعميم المسوحات على قطاعات الخدمات و الاستثمار للحصول على معطيات أكثر دقة و شمولاً

تحديات اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

تحديات اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

تعود بداية ملامسة موضوع الاستقرار المالي في البنك المركزي التونسي إلى النصف الأول من العشرية الماضية و بالتحديد سنة 2003 مع إحداث الإدارة العامة للاستقرار المالي. و لقد اتسمت الفترة الأولى لنشاط هذا الهيكل بمحاولة استكشاف مفاهيم و أهداف هذا الاختصاص الجديد و تحديد الوسائل اللازمة لإنجازها.

في سنة 2005، شارك البنك المركزي التونسي في تمرين التجميع المنسق لمؤشرات السلامة المالية (Coordinated Compilation Exercise (CCE) for Financial Soundness Indicators (FSIs)) بإشراف صندوق النقد الدولي و مشاركة 62 دولة و التي توجت سنة 2006 بإعداد الدليل.

في سنة 2007، استفاد البنك من بعثة تعاون فنيّ من قبل صندوق النقد الدولي لإعداد أهم مؤشرات السلامة المالية، و التي مكّنت من الوصول، في نفس السنة، إلى نشر 12 مؤشرا أساسيا (لسنة 2005) متعلقة بالقطاع البنكي. و لقد نشرت هذه البيانات على موقع الصندوق في إطار تمرين التجميع المنسق لمؤشرات السلامة المالية.

تمحور النشاط خلال الثلاثية 2008-2010 حول تنمية المهارات و التدقيق في مسالك المعلومات و في كفيّة ضمان جودة البيانات و الإيفاء بالالتزامات، كما رافقها نشاط مكثّف لشرح المتطلّبات إلى الهياكل المعنية داخل البنك أو خارجه (هيئة السوق المالية، الهيئة العامة للتأمين، معهد الإحصاء...).

تحديات اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

■ سنة 2011 وقع تقييم التجربة و تحديد شروط تجاوز التعثر عبر إجراءات عملية، منها :

- دراسة إمكانيات الولوج للمعطيات الفردية وتحسينها
- التفكير في إعادة صياغة التقارير الدورية (reporting) الواردة للبنك المركزي من البنوك في إطار الرقابة المصرفية و الإحصاء
- الانطلاق في إعداد مؤشر أسعار العقارات بمبادرة من الإدارة العامة للإحصائيات و بإشراف المجلس الوطني للإحصاء و برئاسة البنك المركزي و الذي كُتِل بالنجاح و بدأ نشره من قبل المعهد الوطني للإحصاء

■ في هذا الإطار، واصل البنك المركزي السعي لتعزيز بناء القدرات حيث استفاد من بعثة تعاون فنيّ في الرقابة الاحترافية الكلية من قبل برنامج المساعدة الثنائية وبناء القدرات للبنوك المركزية السويسري ((The Bilateral Assistance and Capacity Building for Central Banks (BCC)).

■ تعتمزم المصالح المكلفة بمتابعة الاستقرار المالي استئناف نشر 12 مؤشرا في أقرب الآجال الممكنة و الاستعداد لنشر 7 مؤشرات مطلوبة في إطار المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات "SDDS +"

تحديات اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

مؤشرات السلامة المالية

المجموعة الأساسية		
م خ م (SDDS+)	جهات تلقي الودائع	
	كفاية رأس المال	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
✓		نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
✓		نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال
✓	جودة الأصول	نسبة القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية
		التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض
✓	الإيرادات و الربحية	العائد على الأصول
		العائد على أسهم رأس المال
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
		المصرفيات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة الأصول السائلة)
✓		نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
	الحساسية لمخاطر السوق	نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال
المؤشرات الإضافية المطلوبة في إطار المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات		
✓		رأس المال التنظيمي إلى الأصول
✓		أسعار العقارات السكنية

تحديات اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

أبدى البنك المركزي في السنوات الأخيرة تحفزا لتطوير السياسة الاحترازية و من ثمة استئناف إعداد مؤشرات السلامة المالية في أقرب الآجال. و يتجلى هذا التحفز خاصة في المستوى القانوني :

○ حيث نصّ الفصل 7 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 و المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي على ما يلي : « يتمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار. و يساهم البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار المالي بما يدعم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بما في ذلك في مجالي النمو والتشغيل، ويعمل من أجل تنسيق أمثل بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية للدولة».

○ حيث خص القانون 2016-35 الاستقرار المالي بباب كامل (الباب الرابع) و نص في فصله 18 على الآتي : « يتولى البنك المركزي رصد مختلف العوامل والتطورات التي من شأنها التأثير على استقرار الجهاز المالي ومتابعتها، وخاصة منها التي تمثل مساسا بمتانته أو تراكما للمخاطر النظامية. ولهذا الغرض يمكن للبنك المركزي الحصول على كل معلومة يراها ضرورية».

○ حيث أصدر البنك سنة 2017 المنشور عدد 06-2017 المتعلق برفع التقارير (reporting) المحاسبية و الاحترازية والإحصائية للبنك المركزي التونسي و الذي يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية الحديثة.

شكرًا